

١  
تقرير مدقق الحسابات المستقل  
إلى مساهمي مسقط للتمويل ش.م.ع.ع

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية لمسقط للتمويل ش.م.ع.ع ("الشركة") والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وكل من بيان الأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ ، وإيضاحات حول البيانات المالية مبينة في الصفحات ٦ إلى ٦٣ ، متضمنة ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا ، أن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وأدائها المالي ، وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة أكثر في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات" حول تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن الشركة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" وقواعد السلوك المهني والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية إلى جانب المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في سلطنة عمان ، هذا وقد إلزمتنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين. ونعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني ، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة المالية الحالية. وتم تناول هذه الامور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل ، وفي تكوين رأينا حولها ، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.

تقرير مدقق الحسابات المستقل  
إلى مساهمي مسقط للتمويل ش.م.ع.ع (تابع)

أمر التدقيق الرئيسية (تابع)

أمر التدقيق الرئيسية

كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها  
أمر التدقيق الرئيسية

إنخفاض قيمة الإستثمار في مديونيات التمويل

يساهم صافي الإستثمار في مديونيات التمويل بنسبة ٩٧% من إجمالي أصول الشركة (كما هو مبين في إيضاح ٦ من البيانات المالية).

طبقت الشركة خلال السنة معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩ - الأدوات المالية واحتسبت مخصص إنخفاض القيمة لمديونيات التمويل وفقاً لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩. يحل معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩ نموذج "الخسارة المتكبدة" الوارد في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ بنموذج "الخسائر الإئتمانية المتوقعة". هناك عدد من الإجهادات المحاسبية المطلوبة عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة ، مثل:

- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الإئتمان.
- إختيار النماذج والإفتراضات الملانمة لقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة.
- وضع وترجيح عدد من السيناريوهات المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات/الأسواق والخسائر الإئتماني المتوقعة المصاحبة؛ و
- إنشاء محافظ لأصول مالية مماثلة لأغراض قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة.

الإجهادات المحاسبية الهامة المتعلقة بإحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة مبينة في إيضاح ٤ من البيانات المالية.

يعتبر فريق التدقيق هذا الأمر بمثابة أمر تدقيق رئيسي نظراً لتعقيد وموضوعية الإجهادات المحاسبية المضمنة في إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتأثيره على البيانات المالية للشركة.

تتضمن إجراءات تدقيقنا تقييم تصميم وإختيار تطبيق الضوابط الرئيسية ومدى فعاليتها التشغيلية بالنسبة لبيانات إنخفاض القيمة والإحتساب. تشمل هذه الضوابط ما يلي:

- تحديد القروض والسلفيات التي انخفضت قيمتها.
- تحويل البيانات من أنظمة المصادر إلى نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة ومن ثم إلى دفتر الأستاذ العام.
- إحتساب مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة.
- عملية حوكمة خفض مستوى التمويل ، بما في ذلك إستمرارية إعادة تقييم مدى ملائمة الإفتراضات المستخدمة في نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة.

لقد أشركتنا خبرائنا في تنفيذ إجراءات التدقيق عند تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩. فيما يتعلق بمنهجية ونماذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة ، فقد تضمنت إجراءاتنا ما يلي:

- تحققنا من مدى ملائمة تحديد الشركة للزيادة الجوهرية في مخاطر الإئتمان وأسس النتائج لتصنيف التعرض لمخاطر إلى عدة مراحل.
  - بالنسبة لعينة التعرض للمخاطر ، تحققنا من مدى ملائمة عملية الترحيل.
  - تحققنا من وفهمنا المصادر الرئيسية للبيانات ومدى معقولية العوامل والإفتراضات المستخدمة في منهجية مستندات نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة بما في ذلك ، على سبيل المثال ، التعثر المحتمل والخسارة الناتجة من التعثر والتعرض للتعثر.
  - تحققنا من إحتساب التعثر المحتمل والخسارة الناتجة من التعثر والتعرض للتعثر المستخدمة في إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة ، بما في ذلك دقة الضمانات.
  - بالنسبة للإفتراضات المستقبلية المستخدمة من جانب الإدارة في إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة ، فقد أجرينا مناقشات مع الإدارة وضمنا بتضمين الإفتراضات بإستخدام المعلومات المتاحة للعمامة.
  - تحققنا من إكمال مديونيات التمويل ، البنود خارج الميزانية العمومية والأصول المالية الأخرى المدرجة في إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ، واختبرنا دقة إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقاً للنموذج.
  - قمنا بتقييم ما إذا كانت الإفصاحات الواردة في البيانات المالية تتماشى مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩.
  - تحققنا من إتساق المدخلات المختلفة مع الإفتراضات المستخدمة من الإدارة في نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة.
  - تحققنا من مجلى ملائمة تعديلات الرصيد الإفتتاحي؛ و
- لقد أشركتنا خبراء تقنية المعلومات التابعين لنا ، عند الضرورة ، بغرض التحقق من نزاهة البيانات.

**تقرير مدقق الحسابات المستقل  
إلى مساهمي مسقط للتمويل ش.م.ع.ع (تابع)**

**معلومات أخرى**

إن مجلس الإدارة (المجلس) مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة وتقرير تحليلات الإدارة التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات. إن المعلومات الأخرى لا تتضمن البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يتناول المعلومات الأخرى ، ولا نعبر بأي شكل عن تأكيد أو إستنتاج بشأنها.

تتمثل مسؤوليتنا بالنسبة لأعمال تدقيقنا للبيانات المالية في الإطلاع على المعلومات الأخرى وفي سبيل ذلك نقوم بتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق ، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاءً مادية. إذا استنتجنا وجود أي أخطاء مادية في المعلومات الأخرى ، فإنه يتعين علينا الإفصاح عن ذلك، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بهذه المعلومات الأخرى. ليس لدينا ما نُفصح عنه في هذا الشأن.

**مسؤوليات مجلس الإدارة عن البيانات المالية**

إن المجلس مسؤول عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات الإفصاح الواردة في قانون الشركات التجارية لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال والرقابة الداخلية التي يرى المجلس أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية بصورة خالية من أخطاء جوهريّة ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية ، فإن المجلس مسؤول عن تقييم قدرة الشركة على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية والإفصاح ، متى كان مناسباً ، عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية وإعتماد مبدأ الإستمرارية المحاسبي ، ما لم ينوي المجلس تصفية الشركة أو وقف عملياتها ، أو لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

**مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية**

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهريّة ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الإحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهريّة بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الإقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:



تقرير مدقق الحسابات المستقل  
إلى مساهمي مسقط للتمويل ش.م.ع.ع (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تابع)

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ بالتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ حيث يشمل الاحتيال التواطؤ ، التزوير ، الحذف المتعمد ، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف ، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- بتقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- باستنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي ، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها ، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة الشركة على الإستمرار. وفي حال الإستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن ، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية ، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك ، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالشركة إلى توقف أعمال الشركة على أساس مبدأ الإستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها ، بما في ذلك الإيضاحات ، وفيما إذا كانت البيانات المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- نقوم بالتواصل مع المجلس فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة ، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.
- كما نقوم بإطلاع المجلس ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية ، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسباً.
- من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع المجلس ، نقوم بتحديد هذه الأمور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية ، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها ، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية ، ان لا يتم الإفصاح عن امر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

٥  
تقرير مدقق الحسابات المستقل  
إلى مساهمي مسقط للتمويل ش.م.ع.ع (تابع)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى  
في رأينا أن البيانات المالية تتفق من كافة النواحي الجوهرية مع متطلبات الإفصاح الواردة في قانون  
الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) وشركاه ش.م.م  
مسقط - سلطنة عمان

SIGNED FOR IDENTIFICATION  
Deloitte & Touche (M.E.) LLC